الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012

التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل

أ.رقامي محمد **بوشنقير إيمان**

(جامعة عنابة) **(جامعة عنابة)**

المقدمة:

طرحت القضايا البيئية نفسها في السنوات الأخيرة بشكل كبير أدى بجل المفكرين و الباحثين إلى بدل العديد من الجهود لمعالجة مشكلاتها.هذه الأخيرة أدت إلى ظهور العديد من التساؤلات حول العلاقة بينها و بين الأنشطة الاقتصادية و التنموية لمعرفة مدى تأثيرها على استمرار التنمية و تواصلها. و باعتبار قطاع الصناعة القطاع الرئيسي و المؤثر المباشر على البيئة فان دراسة و قياس الآثار البيئية و الاقتصادية للصناعات و خاصة منها الملوثة بدرجة أكبر أصبح من الأمور الجد هامة خاصة لمتخذي القرار و هذا على كافة المستويات.

تعتمد دراسة و تقييم الآثار البيئية للصناعات الملوثة في قياس المنافع البيئية و التكاليف الناتجة عنها، لكن أهم عائق يواجه عملية الدراسة و التحليل و التقييم و التي تواجه متخذي القرار هي أن تلك الآثار هي غير مباشرة أي لا يمكن قياسها بشكل طبيعي، و إنما تظهر من خلال نتائج أخرى يمكن حسابها كمعدل فساد الآلات و المعدات من جراء التدهور البيئي قبل معدل اهتلاك عمرها الحقيقي،انتشار الأمراض و الأوبئة...

تعتبر التنمية المستدامة من أهم النماذج الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة و ضرورة تحليل هذا النموذج و استيعابه أمر جد مهم و خاصة في ظل تدهور الوضع البيئي و الاقتصادي و ظهور العديد من المشاكل البيئية التي أثرت و ستؤثر على مستقبل العالم.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

نتيجة للتدهور الذي يشهده العالم اليوم هل يمكن اعتبار أن نموذج التنمية المستدامة و الذي يقوم على مبادئ تحقيق الثلاث أبعاد(اقتصادية،اجتماعية البيئية) أحسن نموذج حالي و هل يمكن تطبيقه واقعيا؟

المبحث الأول:أساسيات حول البيئة والتلوث

في الآونة الأخيرة زاد اهتمام العلماء و المفكرين بقضايا البيئة و هذا نظرا لما لحقها من أضرار كان و لازال الإنسان هو العامل و المحرك الرئيسي لها. فالبيئة من المصطلحات التي تواجه العديد من الالتباسات و هذا نظرا للجانب الذي يتم التطرق إليه من خلالها و في عرضنا هذا سنحاول إعطاء نظرة على مفهوم البيئة.

أولا:مفهوم البيئة

إن أول من صاغ كلمة ايكولوجي " Ecologie" هنري ثورو* Henry David Thoreau عام 1958،و لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها و أبعادها [1]،كما استعمل العالم ارنست هيجل** Ernest Heackel لفظ Oekologie عام 1869 ،حيث أشار بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية و غير العضوية ،ثم عدلها إلى Ecologie في سنة 1966 و ذلك بدمج الكلمتين اليونانيتين:

Oikas:وتعني البيت أو المنزل.

Logas:وتعني العلم الذي يهتم بدراسة الكائنات الحية في منازلها.

و تعني علم البيئة الذي يعرف بأنه:" العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب ،كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ(الحرارة،الرطوبة ،الإشعاعات،غازات المياه والهواء...) ، والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء و الهواء."[2]

- **البيئة حسب المشرع الجزائري:**

المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا صريحا ومباشرا لمفهوم البيئة و حمايتها بل أشار إليها ضمنيا و هذا من خلال الإطار التشريعي فنجد أن القانون [3] يعرف البيئة على أساس الرجوع إلى الأحكام العامة له و التي تهدف إلى:[4]

1- حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان و النبات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية(المادة 08).

2- حماية المحيط الجوي و المياه و البحر من كل أشكال التلوث.

3- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها وذلك باتقاء المضار التي تحدثها المنشآت المصنعة و كذلك الأخطار التي يمكن أن تنتج الإشعاعات الأيونية.(المادة 102)

04- كذلك أشار المشرع الجزائري إلى حماية البيئة و الإنسان من النفايات(المادة 89) و كذلك من المواد الكيماوية(المادة 119) و من إفرازات السحب(المادة 119).

ومواجهة منه لهذا التدهور المستمر بسبب الضعف التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة، حدد المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة لعام 2001 إستراتيجية عشرية شاملة لمواجهة مختلف المشاكل البيئية المتراكمة، لتدارك حالة التدهور الخطير وضعف الإطار التصوري والمؤسسي والتشريعي.[5]

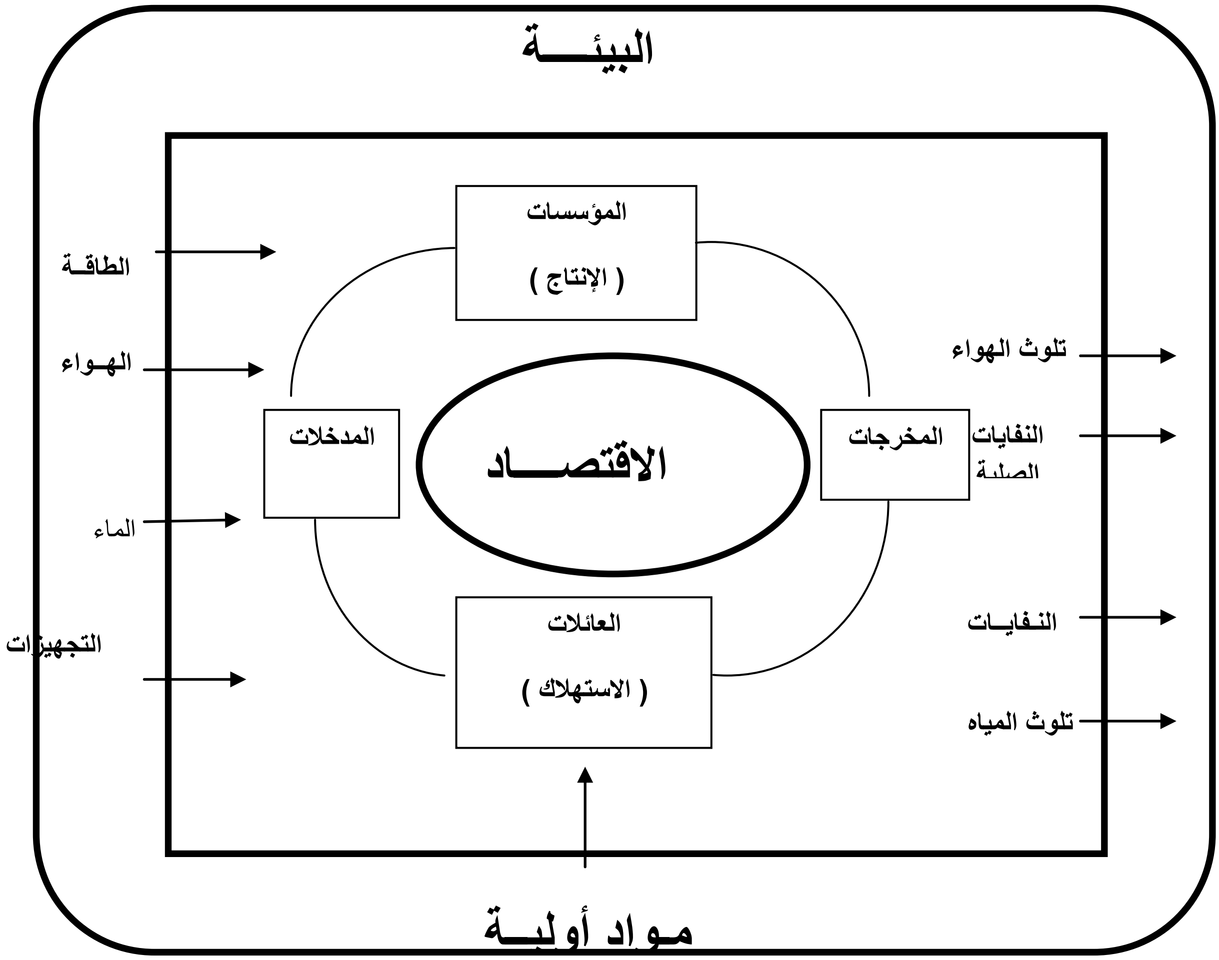
من خلال تعريفنا للبيئة في ظل قانون البيئة الجزائري يتضح لنا أن المشرع ارتكز على المفهوم الواسع للبيئة والذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية من ماء و هواء وتربة و بحار و غيره، و الوسط الصناعي المشيد بفعل الإنسان كالآثار و المواقع السياحية و التراث الفني والمعماري و المنشآت الصناعية و غيره.[6]

نستنتج إذن أن المشرع الجزائري قد تعرض إلى موضوع البيئة لما له من أهمية بالغة في الوقت الحاضر، لكن لم يتطرق لها كمصطلح مباشرة و إنما تعدى هذا ليشمل الأسس الرئيسية لحمايتها من التلوث و كذا من خلال التطرق إلى كيفية المحافظة على الحياة من خلال إتباع الإجراءات الوقائية و ضرورة تجنب الآثار السلبية الناجمة عن تصرفات الإنسان و المضرة بالبيئة.

ثانيا:التداخل بين البيئة و علم الاقتصاد

من تعريف البيئة يتضح أن البيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد، من خلال كون الاقتصاد يدرس مشكلة الحاجات البشرية (المتعددة والمتجددة والمتزايدة) ليجد لها حلا من خلال ما توفره البيئة الطبيعية التي تحيط بالإنسان، لذلك فاستغلال الموارد البيئية يعتمد على مختلف التوليفات التي يقترحها علم الاقتصاد من جهة، وحل المشكلات البيئية لا يمكن أن يكون إلا من خلال الأدوات الاقتصادية الترشيدية، أو العقابية، أو حتى تلك التي تقترح إحلالا لأساليب استغلال اقتصادي غير مضرة بالبيئة ومنه ظهر ما يسمى علم اقتصاد البيئة، الذي يعني:" تسخير علم الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعادها، تعظيم الربح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة.

"[7] الشكل رقم01:التداخل بين علم الاقتصاد و البيئة



المصدر: نفس المرجع، ص 45.

كما توفر البيئة خدمات مباشرة للمستهلكين .فالهواء الذي نتنفسه والتغذية التي نحصل عليها من المواد الغذائية والمياه الشرب والحماية التي نحصل عليها والكساء الذي يصلنا هي جميعها تصلنا بشكل مباشر أوغير مباشر من البيئة .
وبالإضافة إلى ذلك فإن كل من يتمتع باستنشاق الهواء النقي وهدوء البراري ومناظر الغروب يدرك أن البيئة توفر لنا الكثير من المزايا التي لا بديل لها. [8]

ثالثا:قوانين البيئة

تعتمد البيئة على ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة هي: [9]

أ – قانون الاعتماد المتبادل:

إن العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك و تتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء وتكون متداخلة، تعطي للمستهلك الكثير من فرص الاختيار.

ب – قانون ثبات النظم البيئية:

المحيط الحيوي، كما هو معروف، نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرارية و التوازن. و هذا النظام الكبير، يتألف من مجموعة كبيرة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر ،و يقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية، التي تتألف من مكونات حية و أخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذاً و عطاءاً مشكلة حالة التوازن الديناميكي أو المرن. و من أمثلة هذه النظم البيئية الصحراء، و المنطقة العشبية و المنطقة القطبية و الغابات و الأرض المزروعة و المناطق المائية و غيرها.

ج – قانون محدودية الموارد البيئية:

تحدثنا عن البيئة بالمفهوم الشامل بأنها " هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته، و يمارس فيه علاقاته مع بني البشر، و تمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للقيام بنشاطاته العملية و الاقتصادية المختلفة" و من هذا المنطلق يمكن أن نصنف موارد البيئة إلى ثلاثة أصناف و هي:

- موارد البيئة الدائمة.
- موارد البيئة المتجددة.
- موارد البيئة غير المتجددة.

نستخلص مما سبق بأن للبيئة ثلاثة قوانين ايكولوجية أساسية تخدم مكونات البيئة،إذن فضرورة التعامل الايجابي مع البيئة و خاصة مع الموارد غير المتجددة أصبح حاجة أساسية لاستمراريتها.

ثانيا:التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل:

01– مفهوم التنمية المستدامة :[10]

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي

– **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة** في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة " .

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم و بالتالي نستنج ما يلي

–أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

–أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

–أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

02–أهداف التنمية المستدامة[11]

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:
أ– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.
ب– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأُقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع :وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

03-مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته،ونظراً لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية المجمعة.

01-المؤشرات القطاعية:[12]

تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

***. **البصمة الايكولوجية:**

أسس المؤشر كل من WACKERNAGEL وREES ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات).

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي " وحدة المساحة " الهكتار كما يمكن الحصول على البصمة الايكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان، فمثلا البصمة الايكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها) متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة (تستحوذ على ما يفوق

20 % من المساحة الكلية لكوكب الأرض حسب دراسة أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي من القرن الماضي.

. مؤشر المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء):

تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة و تطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها، وعادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.[13]

***. مؤشر التنمية البشرية:**

وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية ،يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني .... ، يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها: [14]

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة؛
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛
- إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

02-المؤشرات الأساسية المجمعة : ويمكن تقسيمها إلى أربعة مؤشرات رئيسية:

. المؤشرات الاقتصادية:

أ) التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة : ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية؛

- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

ب) تغيير أنماط الاستهلاك : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ت) الموارد والآليات المالية : ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

. **المؤشرات الاجتماعية:

أ) **مكافحة الفقر** : ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

- **معدل البطالة** : وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري** : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)،المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة
معتدلة أو شديدة).
- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني** : ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب) **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة** : ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ت) **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب**: ويقاس من خلال:

- ✓ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛
- ✓ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ث) **حماية صحة الإنسان وتعزيزها**: ويقاس من خلال:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

ج) **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية** : وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

المبحث الثاني:وجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية والتنمية المستدامة:[15]

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها- مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى- إلى جناح معتدل عرف احيانا "بحركة الاستدامة الضعيفةweak sustainability" وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القويةstrong sustainability". ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة ، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا.

(1) الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتمركزة حول الإنسان):

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضا "بالبيئية الضحلة" ''shallow environmentalism'' بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية و/أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث. وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنيا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية. ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني. ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة. ومن ثم:يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها ......، والتأكيد على الإلزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية.

كما أنهم متفائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مشكلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بنفاد الموارد. وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصناعي الحديث ستردم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد – للإيفاء باحتياجات المجتمع. ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي

ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم .

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله .

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه. أولهما: ما يشار إليه أحيانا "التحديث الإيكولوجي" الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة. وبناءا عليه فإن " المؤسسات المهيمنة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن ينتج تغيرا مفيدا". ومن ثم يرفض هذا الاتجاه النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل ويزعم بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد. وبرغم أن هذا الاتجاه يقدم فهما معقدا للمجتمع ما بعد الصناعي إلا أن فكرته الأساسية تتمحور حول الإبداع التقني. فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الأيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.

و يعتبر التحديث الأيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة، مفهوما مطاطيا يفهم ويطبق بطرق مختلفة لكنه يذهب أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التوفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا. ويحاول اتجاه التحديث الأيكولوجي أن يأخذ التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام لكن في اتجاه مختلف بشكل كبير. فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء فقط بل أنه يستطيع التكيف جيدا وبشكل مثمر مع الضغوط البيئية حيث يزعم أن التحكم المسئول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال، فالتلوث يعكس عدم الكفاءة وبالتالي يضيف مزيد من التكاليف لقطاع الأعمال.

أما الاتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا "بالعدالة البيئية" Environmental Justice وأحيانا "الحركة الخضراء" فيمثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية. ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء. ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبين الدول فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عالمي أكثر استدامة. وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى. ولذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشاكل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معايير اقتصادية.

(2) الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي

في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس Arne Naess الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد. وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

(3) التنمية المستدامة و الدين الإسلامي:[16]

ناقش الفكر الإسلامي ووضع ضوابط وتشريعات محكمة لرعاية البيئة وحمايتها من التلوث والفساد، ورسخ المنهج الإسلامي حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين:
المبدأ الأول: درء المفاسد حتى لا يصاب كل فرد والمجتمع والبيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرار بالغير.
المبدأ الثاني: فهو جلب المصالح وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية ابتغاء مرضاة الله ورحمته.

-إن من الركائز الأساسية لفكر التنمية المستدامة هو وحدة المصير والمستقبل المشترك، فالتلوث لا يعترف بالحدود، وهذا المفهوم يظهر واضحاً في حديث النبي (ص): "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان اللذين أسفلها إذا استسقوا من الماء مروراً على من فوقهم فقالوا لو خرقنا في نصيبنا خرقاً، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أردوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجو ونجوا جميعاً. "

-أهم ما يميز المنهج الإسلامي في الحفاظ على البيئة هو إبراز قيم الترشيد في الاستهلاك بالتوسط والاعتدال في سورة البقرة:"وجعلناكم أمة وسطاً" قال تعالى في سورة الأعراف:" وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحسب المسّرفين".
كما نهى عن الإسراف في مواضع كثيرة، حيث قال تعالى في سورة الأنعام :"كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين".

-لقد دعا الإسلام في سورة الفرقان :"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً(إلى اعتدال حتى في الإنفاق

-لقد حارب الإسلام القيم والعادات الاستهلاكية المسرفة، وأبرز مدى خطورتها ومخاطرها على المجتمع، فعمل على نشر وإرساء العادات والقيم الاستهلاكية الرشيدة، التي وازن بين المتاح والمطلوب، قال (ص): (لا تسرفوا ولو كنت على نهر جار) * ابن ماجه*

-فالوسطية الرشيدة إذن هي مسلك المسلمين، ودعوة الإسلام لإتباعه في كل الأحوال، فإنها خير ضمان لحماية التوازن البيئي من أجل احتضان الحياة واستمرارها على كوكب الأرض.

-إن معظم الدراسات التي أجريت حول مشكلات التلوث البيئي أكدت على وجود علاقة وثيقة بين إسراف الإنسان في تعامله مع مكونات البيئة المختلفة وبين التلوث البيئي بجميع أشكاله.

-الإسراف يفضي إلى مشكلات بيئية أخرى لا يقتصر تأثيرها على الإنسان وحده، بل يمتد ليشمل باقي الأحياء التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض.

-لا شك أن خير وسيلة لإنقاذ البشرية أو البيئة من آثار الإسراف واستنزاف الموارد الطبيعية دون جدوى أو دون اكتراث بالأخطار إنما بالعودة إلى منهج الوسطية والاعتدال.

-على أن الدعوة الوسطية والاعتدال لا تعني بطبيعة الحال أن يقف الإنسان مكتوف الأيدي إزاء النظم البيئية المحيطة به، أو أن يعطل أداء واجب التعمير الذي تقتضيه أمانة الاستخلاف في الأرض.

-يجب على الإنسان أن يتعامل مع نظم الطبيعة والبيئة بما يمكنه من تطوير حياته دون إسراف في استخدام الموارد الطبيعية أو جور على حقوق الآخرين.

-العديد من التقاليد الإسلامية تحث على حماية البيئة والاهتمام بالنظافة العامة.

-فالإسلام بكماله وشموله، لم يدع شيئاً فيه سعادة للبشرية ورقيها، إلاَّ ووضع له الضوابط الدقيقة والمعايير الواضحة.

الخاتمة:

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الإستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية ، إضافة إلى انعدام الوعي و الثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع , المؤسسات و الهيئات الفاعلةو التي تتجلى في الاسراف و التبذير....

كل هدا سبب دعرا للمجتمع الدولي بضرورة الاستعجال للبحث عن الوسائل و الطرق للتخلص من هده المشاكل التي تهدد الحياة البشرية و الحيوانية و النباتية. خاصة و أن المشاكل البيئية أصبحت تهدد الحياة على سطح الأرض.و نتيجة لهذا فان انتهاج نموذج تنموي مستدام يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية أصبح أمر جد هام.

كما تعتبر التنمية المستدامة حاليا إذا لم نقل أحسن بديل تنموي مستدام يمكن على الأقل أن يحافظ أو يقلل من استنزاف الثروات و الموارد خاصة الغير متجددة و قد دعى إلى هذا النموذج العديد من الاتجاهات.و يعتبر الدين

الإسلامي الحنيف من الأوائل الداعين إلى تحقيق التنمية المستدامة و الدليل على هذا الأحاديث النبوية الشريفة و كلام الله في القران الكريم.

قائمة التهميش:

---

[*]– هنري دافيد ثورو مؤلف أمريكي ،من الداعين لإنهاء العبودية و العيش البسيط، من الأوائل المدافعين عن الطبيعة و محبيها و ناقد للتطور.

[1]–كمال رزيق،مرجع سبق ذكره،ص74.

[**]– **ارنست هيجل Ernest Heackel**:مفكر و عالم أحياء ألماني،من الأوائل الذين ساهموا في تحديد مفهوم البيئة حيث انه اختصرها في أنها مجمل العلاقات المعقدة الموجودة بين الكائنات الحية و البيئة التي تهدف إلى الصراع من اجل الوجود.

[2]– برني لطيفة،،"***دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية–دراسة حالة– ENICA BISKRA***"،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر بسكرة،2007/2006،ص05

[3]– القانون رقم 83–03 المتعلق **بحماية البيئة** المؤرخ في 1983/02/05

[4]– بوزغاية باية،"***تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة***"،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة قسنطينة،2008/2007،ص48.

[5]–وناس يحيى،"***الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر***"،رسالة دكتوراه منشورة،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،جويلية 2007،ص04،03.

[6]–بوزغاية باية،*مرجع سبق ذكره*،ص48.

[7]–فارس مسدور ،"***أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية***"،مجلة الباحث،عدد2009،2010/07،ص346.

[8] –نفس المرجع،ص46.

[9]– نفس المرجع،ص21

[10]–بزيان الرحماني هاجر ،بكري راضية،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ،ص06

[11]–http://etudiantdz.com/vb/t1052.html

[12]– لخديمي عبدالحميد، أولاد حيمودة عبداللطيف مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،16/15 فيفري 2012

[13]:منظمة اليونيسكو (unesco)، متاح على: http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche2b.htm

[14] : unisco.org, 12/01/2007, http://www.unisco.org/most/sd_arab/fiche2b.htm

[15]–*انظر د. عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة** بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة،جامعة السعودية،2007،www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/9002.do*

[16]–http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/140834